# الإجابة النموذجية لامتحان القانون الدستوري

- **السؤال الأول: تمارس الديمقراطية وفق أشكال متباينة من بينها الديمقراطية النيابية، تحدث عن ذلك مبينا أهم شروط ممارسة الديمقراطية غير المباشرة؟ (06 علامات).**

تعتبر الديمقراطية النيابية نظام يمارس فيه الحكم بواسطة نواب يختارهم الشعب، عبر انتخابات دورية، لإدارة شؤون الحكم وممارسة السلطة نيابةً عنهم. تعد الديمقراطية غير المباشرة هي الشكل الأكثر شيوعاً في العالم المعاصر نظرا لاستحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة، ومن أهم الشروط التي يقوم عليها هذا النظام مايلي:

1- وجود هيئة نيابية منتخبة من طرف الشعب؛

2- تمتع البرلمان بسلطات فعلية محددة دستوريا؛

3- تحديد العهدة النيابية بفترة زمنية ينص عليها الدستور؛

4- استقلالية النواب عن الشعب عموما وعن الدائرة الانتخابية خصوصا؛

5- تمثيل النائب للامة وليس لدائرته الانتخابية.

- **السؤال الثاني: تختلف الدول التي تأخذ بالنظام شبه الرئاسي في آليات عملها، باختلاف الموقع الفعلي لرئيس الدولة في السلطة التنفيذية، وذلك حسب تمتعه بأغلبية برلمانية أو عدم تمتعه بأغلبية برلمانية، كيف ذلك؟ (07 علامات).**

**النظام شبه الرئاسي أو النظام المختلط؛** هو ذلك النظام الذي يكون دستوره جامعا لثلاث عوامل أساسية وهي: أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر، وأن يمتلك صلاحيات مهمة، وحكومة تتشكل من وزير أول ووزراء يخضعون لثقة البرلمان.

تأخذ الدول بالنظام شبه الرئاسي في آليات عملها، وذلك باختلاف الموقع الفعلي لرئيس الدولة في السلطة التنفيذية، حسب تمتعه بأغلبية برلمانية أو عدم تمتعه بأغلبية برلمانية، فبتمتعه بأغلبية برلمانية يصبح أقرب للنظام الرئاسي، وبعدم تمتعه بهذه الأغلبية البرلمانية يصبح أقرب للنظام البرلماني، **1- الرئيس يتمتع بأغلبية برلمانية:** فكل ما كان الرئيس يتمتع بمساندة الأغلبية البرلمانية، كلما اكتسب قوة كبيرة تتجاوز حتى قوة الرئيس في النظام الرئاسي، فتتشكل الأغلبية البرلمانية- الرئاسية، ويكون لرئيس الحرية المطلقة في تعيين رئيس الحكومة وعزله. **2- الرئيس لا يتمتع بأغلبية برلمانية:** وعليه الحكومة لا تملك الكثير من المبادرة مما يؤثر على استقرارها، وهنا يكون دور رئيس الدولة شبيه بدور رئيس الدولة في النظام البرلماني مع فارق بسيط، الامر الذي يفرض مبدأ المساكنة والتعايش، والذي عرفته فرنسا على فترات متعددة، من أجل استقرار الحكومات وتأدية وظيفتها في ظل النظام المختلط أو شبه الرئاسي.

- **السؤال الثالث: عمل التعديل الدستوري لسنة 2020 على التقليص من هيمنة رئيس الجمهورية على السلطة التشريعية في النظام السياسي الجزائري، بين ذلك؟ (07 علامات).**

تم تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية في تعديل سنة 2020 عن طريق أداتين مهمتين: **1- إعادة النظر في تنظيم السلطة التنفيذية:** وذلك عن طريق تبني نظام الحكومة في حالة إفرازه في الانتخابات التشريعية أغلبية برلمانية، فتعين الحكومة م طرف الحزب الفائز ويطبق برنامجه دون برنامج رئيس الجمهورية، وتعتمد الوزارة في حالة عدم وجود أغلبية برلمانية ويكون الوزير الأول تابعا لرئيس الجمهورية ومطبقا لبرنامجه. **2- إعادة النظر في التشريع بالأوامر:** وذلك عن طريق تقييد سلطة الرئيس في استعمال هذه الأداة إلا في الظروف الاستثنائية والاستعجالية وغياب البرلمان، وجعل التشريع اختصاصا أصيلا ووحيدا للبرلمان كقاعدة عامة، كما ألزم التعديل الرئيس بوجوب مرور الأوامر التشريعية على المحكمة الدستورية قبل صدورها.

**بالتوفيق والسداد**